غناي رمضان

أستاذ بكلية الحقوق جامعة امحمد بوقرة بومرداس (متقاعد)
محام معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة

دراسات في

قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية

- آخر تعديل -

الطبعة الأولى

Scanned with CamScanner

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
تقديـــم.....	7
مقدمة.....	9
مبحث تمهيدي	
المناهج المتبعة في دراسة العلوم القانونية	11
أولا: بطاقات المطالعة.....	14
أ) البطاقات الخاصة بتلخيص الدروس والمطبوعات.....	15
ب) البطاقات الخاصة بتحليل الأحكام القضائية.....	19
ثانيا: دراسة النصوص وإعداد البحوث.....	26
أ) هيكلة الخطة.....	27
ب) فن تحرير البحوث.....	32
المحور الأول	
دراسات تتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية	35
الدراسة الأولى: قراءة أولية لقانون الإجراءات المدنية والإدارية..	37
أولا: ملاحظات عامة.....	39
ثانيا: ملاحظات في الموضوع.....	44
الدراسة الثانية: حالات عدم جواز الطعن في المقررات القضائية حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية	55
أولا: حالات عدم جواز الطعن في الأوامر والأحكام والقرارات القضائية سواسية.....	58
ثانيا: حالات عدم جواز الطعن في الأحكام والقرارات القضائية.....	64
ثالثا: حالات عدم جواز الطعن في الأوامر القضائية.....	69

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
الدراسة الثالثة: مكانة حقوق الدفاع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....	77
أولا: مقتضيات القانون المرتبطة بحق التقاضي.....	79
ثانيا: مقتضيات القانون المرتبطة بنزاهة وحياد القاضي	84
ثالثا: مقتضيات قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي لا تخدم حقوق المتقاضي.....	88
الدراسة الرابعة: الطعن بالنقض من نقائص حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة في القضاء الإداري.....	93
أولا: عدم وجود جهة قضائية مختصة حصريا بالفصل في الطعون بالنقض.....	96
ثانيا: حصر وتضييق حالات الطعن بالنقض.....	97
ثالثا: اجتهاد مجلس الدولة لفتح طريق الطعن بالنقض على حالات جديدة.....	100
الدراسة الخامسة: سلطات القاضي الإداري حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....	103
أولا: عن وقف تنفيذ القرارات الإدارية.....	105
ثانيا: سلطة تقرير الغرامة التهديدية ضد الإدارة	110
الدراسة السادسة : إشكالية ازدواجية الإجراءات القضائية من خلال عرض أسباب قانون الإجراءات المدنية والإدارية	115
أولا: طبيعة عرض الأسباب.....	117
ثانيا: مناقشة موقف وزارة العدل من ازدواجية الإجراءات.....	126
المحور الثاني	
دراسات تتعلق بقانون الإجراءات الجزائية	133
الدراسة الأولى: ملاحظات حول مقتضيات القانون 06-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.....	315
أولا: التعديلات المتعلقة بحماية وتدعيم حقوق المتقاضي.....	139
ثانيا: التعديلات الرامية إلى ضمان نجاعة التحريات والتحقيق.....	145

Scanned with CamScanner

العنوان	الصفحة
الدراسة الثانية: اتصال الموقوف للنظر بمحاميه وتلقي زيارته وفق تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15-02.....	153
أولا: حق اتصال الموقوف للنظر بمحاميه.....	155
ثانيا: عن حق تلقي الموقوف للنظر زيارة محاميه.....	157
ثالثا: النصوص المتعلقة بحق الموقوف للنظر في الاتصال بالمحامي وتلقي زيارته.....	160
الدراسة الثالثة: الوساطة الجزائية في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15-02	165
أولا: عن شروط صحة اتفاق الوساطة.....	167
ثانيا: الجهة المكلفة بإجراء الوساطة.....	169
ثالثا: نصوص قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بالوساطة.....	171
الدراسة الرابعة: إجراءات المثول الفوري في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15-02.....	173
أولا: ماهية إجراءات التلبس.....	176
ثانيا: مضمون إجراءات المثول الفوري.....	179
ثالثا: دوافع وآفاق استبدال إجراءات التلبس بإجراءات المثول الفوري.....	181
رابعا: النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات المثول الفوري.....	184
الدراسة الخامسة: الأمر الجزائي في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15-02.....	187
أولا: إجراءات الأمر الجزائي.....	189
ثانيا: ملاحظات أولية حول مشروعية إجراءات الأمر الجزائي.....	192
ثالثا: النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم إجراءات الأمر الجزائي...	194

Scanned with CamScanner

الدراسة السادسة: المرجعية الدستورية المعتمدة في القانون العضوي 17-06 المتضمن إنشاء محاكم استئناف في المادة الجنائية الصادر بتاريخ 27 مارس 2017	197
أولا: تأشيرة خاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	199
ثانيا: تأشيرة تتعلق باختصاص المشرع العضوي	201
ثالثا: تأشيرة تتعلق باستشارة مجلس الدولة	201
رابعا: رأي المجلس الدستوري	203
خامسا: نص القانون العضوي رقم 17-06	208
الدراسة السابعة: ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة قراءة في تعديل المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون 17-07 الصادر بتاريخ 27 مارس 2017	211
أولا: عن استقلالية القضاء الجزائي	214
ثانيا: تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في المادة الجنائية	215
ثالثا: مبدأ قرينة البراءة	216
رابعا: قاعدة تفسير الشك لصالح المتهم	218
خامسا: نص المادة الأولى من ق ا ج المعدلة والمتممة.....	219

Scanned with CamScanner